«الأصمخ»: تطوير أراضي المواطنين يدعم القطاع العقاري

الدوحة – الراية:

قَالَ تقريرُ شركة الأصمخ للمشاريع العقاريّة: إن وتيرة الإنفاق الحكومي تمثل ركيزة أساسية في تحفيز النشاط العقاري في الدولة، مشيرًا إلى استمرار التركيز على تنفيذ مشاريع البنية التحتية، وفي مقدمتها أعمال تطوير أراضي المواطنين.

وأضافَ التقرير: إن الزخم الكبير في طرح العقود المرتبطة بمشاريع الطرق وشبكات الصرف الصحي وغيرها من مكوّنات البنية التحتية، إلى جانب برامج تطوير الأراضي السكنية، يشكّل المحرّك الرئيسي لحركة الإنشاءات خلال الفترة الحالية. كما لفت إلى أن العقود ذات القيم المرتفعة الخاصة بمشاريع المباني تسهم بدورها في تنشيط قطاع التشييد وتعزيز الطلب على الخدمات المرتبطة به. وبيّن التقرير أن تنفيذ هذه المشاريع ينعكس إيجابًا على القطاع العقاري من خلال تنمية المناطق المستهدفة بالخدمات الجديدة، الأمر الذي يستدعي إنشاء مرافق ومنشآت عقارية متنوّعة لتلبية الاحتياجات السكنية والتجارية والخدمية المصاحبة. وأشار إلى أن قطاعات مواد البناء والخدمات اللوجستية والفنية المرتبطة بها ستكون من أبرز المستفيدين من هذا النشاط، خاصة في ظل المشاريع المتصلة بالبنية التحتية وقطاع النقل. وأكدَ التقرير أن المؤشرات الحالية تعكس استمرار حالة الانتعاش في قطاع إنشاء المباني خلال السنوات المقبلة، بالتوازي مع توجه المطوّرين والمستثمرين نحو توسيع محافظهم الاستثمارية واستكشاف فرص جديدة في السوق المحلي. واعتبر أن سوق المشاريع في قطر يستند إلى عاملين رئيسيين يتمثلان في دعم خطط التنمية الوطنية وتسريع وتيرة تطوير البنية التحتية. وأوضحَ التقرير أن حجم الاستثمارات الموجهة للمشاريع التنموية سيعزّز من نمو قطاع البناء والتشييد، بما ينعكس إيجابًا على الأداء الاقتصادي سواء على مستوى القطاع العقاري أو الاقتصاد الكلي، انسجامًا مع ما تشير إليه التقارير الرسمية والدولية من استمرار نمو هذا القطاع الحيوي. وعلى صعيد الأداء الأسبوعي أضافَ التقرير: إن قيم الصفقات العقارية شهدت أداءً مرتفعًا بالمقارنة مع الأسبوع الأسبق، وَفق بيانات آخر نشرة عقارية صادرة عن إدارة التسجيل العقاري في وزارة العدل للأسبوع الممتد من «15 إلى 19 فبراير الماضي»، حيث سجل عدد الصفقات العقارية «90» صفقة، بينما وصلت قيم تداولات العقارات إلى نحو 931.4 مليون ريال، موضحًا أن بلديتي الدوحة والريان استحوذتا على النسبة الكبرى من حيث عدد الصفقات المنفّذة، واحتلّتا المرتبتين الأولى والثانية على التوالي، مشيرًا إلى أن متوسط عدد الصفقات المنفذة في اليوم الواحد بلغ «21» صفقة تقريبًا، بينما بلغت قيم التعاملات على الوحدات السكنية نحو 70 مليون ريال، تمّ تنفيذها خلال ذات الفترة في اللؤلؤة ولوسيل وأم العمد والوكير والخرايج.

الإنفاق الحكومي يحفز نشاط القطاع

«الأصمخ»: نمو الاستثمارات العقارية في قطر

قال تقرير شركة الأصمخ للمشاريع العقارية إن وتيرة الإنفاق الحكومي تمثل ركيزة أساسية في تحفيز النشاط العقاري في الدولة، مشيرًا إلى استمرار التركيز على تنفيذ مشاريع البنية التحتية، وفي مقدمتها أعمال تطوير أراضي المواطنين.

وأضاف التقرير: أن الزخم الكبير في طرح العقود المرتبطة بمشاريع الطرق وشبكات الصرف الصحي وغيرها من مكونات البنية التحتية، إلى جانب برامج تطوير الأراضي السكنية، يشكّل المحرك الرئيسي لحركة الإنشاءات خلال الفترة الحالية. كما لفت إلى أن العقود ذات القيم المرتفعة الخاصة بمشاريع المباني تسهم بدورها في تنشيط قطاع التشييد وتعزيز الطلب على الخدمات المرتبطة به.

وبيّن التقرير أن تنفيذ هذه المشاريع ينعكس إيجابًا على القطاع العقاري من خلال تنمية المناطق المستهدفة بالخدمات الجديدة، الأمر الذي يستدعي إنشاء مرافق ومنشآت عقارية متنوعة لتلبية الاحتياجات السكنية والتجارية والخدمية المصاحبة.

وأشار إلى أن قطاعات مواد البناء والخدمات اللوجستية والفنية المرتبطة بها ستكون من أبرز المستفيدين من هذا النشاط، خاصة في ظل المشاريع المتصلة بالبنية التحتية وقطاع النقل.

وأكد التقرير أن المؤشرات الحالية تعكس استمرار حالة الانتعاش في قطاع إنشاء المباني خلال السنوات المقبلة، بالتوازي مع توجه المطورين والمستثمرين نحو زيادة استثماراتهم واستكشاف فرص جديدة في سوق العقارات المحلي واعتبر أن سوق المشاريع في قطر يستند إلى عاملين رئيسيين يتمثلان في دعم خطط التنمية الوطنية وتسريع وتيرة تطوير البنية التحتية.

وأوضح التقرير أن حجم الاستثمارات الموجهة للمشاريع التنموية سيعزز من نمو قطاع البناء والتشييد، بما ينعكس إيجابًا على الأداء الاقتصادي سواء على مستوى القطاع العقاري أو الاقتصاد الكلي، انسجامًا مع ما تشير إليه التقارير الرسمية والدولية من استمرار نمو هذا القطاع الحيوي.

وعلى صعيد الأداء الأسبوعي أضاف التقرير: أن قيم الصفقات العقارية شهدت أداء مرتفع بالمقارنة مع الأسبوع الأسبق، وفق بيانات آخر نشرة عقارية صادرة عن إدارة التسجيل العقاري في وزارة العدل للأسبوع الممتد من «15 إلى 19 فبراير الحالي»، حيث سجلت عدد الصفقات العقارية «90» صفقة، بينما وصلت قيم تداولات العقارات إلى نحو 931.4 مليون ريال، موضحًا أن بلديتي الدوحة والريان استحوذتا على النسبة الأكبر من حيث عدد الصفقات المنفذة، واحتلّتا المرتبتين الأولى والثانية على التوالي، مشيرًا إلى أن متوسط عدد الصفقات المنفذة في اليوم الواحد بلغ «21» صفقة تقريبا، فيما بلغت قيم التعاملات على الوحدات السكنية نحو 70 مليون ريال، تم تنفيذها خلال ذات الفترة في اللؤلؤة ولوسيل وأم العمد والوكير والخرايج.

وعلى صعيد أسعار القدم المربعة للأراضي والتي نفذت عليها صفقات خلال الأسبوع الرابع من فبراير الحالي، بين المؤشر العقاري لشركة «الأصمخ» بأنها شهدت تباين في الأسعار، موضحاً أن متوسط أسعار العرض للقدم المربعة الواحدة في منطقة المنصورة وبن درهم بلغ «1,380» ريالا، وسجل في منطقة النجمة «1,320» ريالا للقدم المربعة الواحدة، واستقر متوسط سعر القدم المربعة في منطقة المعمورة عند «385» ريالا، كما استقر متوسط سعر القدم في منطقة المطار العتيق عند «870» ريالا للعمارات.

كما أشار مؤشر الأصمخ العقاري إلى أن سعر القدم المربعة سجل في منطقة العزيزية «365» ريالا كما سجل في منطقة ام غويلينا سعر «1,350» ريالا للقدم المربعة الواحدة.

وقال التقرير: إن متوسط سعر القدم المربعة سجل في منطقة الثمامة سعر «400» ريال للقدم المربعة الواحدة، واستقر متوسط سعر القدم المربعة التجاري في منطقة الوكرة عند «1,450» ريالا، وسجل متوسط سعر القدم المربعة لكل من (الوكرة/ عمارات) و(الوكرة/ فلل)، «590» ريالا، و«275» ريالا على التوالي.

● نمو الاستثمارات العقارية

تركيز على تطوير أراضي المواطنين

استمرار الانتعاش بإنشاءات المباني